المقدمة

وتشتمل على :

اولاً : الاطار المنهجى

ثانياً : الدراسات السابقة

اولاً : الاطـــــــــــار المنهجى

تمهيد :

القطاع الصناعى يمثل ركنا اساسيا من اركان الاقتصاد الوطنى ولعل كثيرا من التطور الذى شهدة الاقتصاد يعود فى جوهره الى الاسهامات التى يقدمها القطاع الصناعى , وحتى يكون السعر مناسبا لكل سلعة مباعة لإدارات تلك القطاعات الصناعية من موسسات وشركات ومصانع وغيرها .

لذلك فان ادارة المنشاه تبحث عن اكثر الطرق كفاءة فى تسعر السلع والخدمات فى تلك المنشاءات خاصة فى ظل المنافسة الحادة ليس بين تلك المنشاءات الصناعية فحسب بل بينها وبين موسسات التمويل الاخرى , الامر الذى يتطلب توافر حسابات تكاليف دقيقة تمكن من التسعير

بسهولة ويسر ، كل تلك الاسباب ادت الى بروز اهيمة القرارات الادارية الخاصة بتسعير المنتجات حتى نواجهة المنافسة ونضمن الاستمرار فى سوق العمل .

مشكلة البحث :

لاشك ان تقديم وتحسين جودة السلع والخدمات للمستهلكين من قبل شركات صناعة الورق اصبح ضرورة ملحة ولازمة لمواجهة التطور والتنافس فى هذا العصر نسبة الى ظهور التكنولوجيا المستخدمة فى صناعة الورق الحالية مما يتطلب قياس دقيق للتكاليف حتى يكون عائد صناعة الورق كبير ومربح .

لذلك فان مشكلة تتمثل فى الاتى :-

1- عدم الاهتمام بدراسة العلاقة بين التسعير والتكاليف فى قطاع الصناعات الورقية .
2- عدم اتباع السياسات التسعيرية المناسبة التى تحقق الميزة التنافسية فى ظل احتدام التنافس فى منشأت صناعة الورق .
3- عدم تبنى الاستراتيجيات المناسبة التى تسأعد فى تحقيق الميزة التنافسية .

اهداف البحث :

يهدف البحث الى الاتى :-

1- الاهتمام بدراسة العلاقة بين التسعير والتكاليف فى مصانع الورق بصفة عامة وشركة اليمامة بصفة خاصة .
2- اتباع السياسة التسعيرية المناسبة التى تحقق الميزة التنافسية لشركة اليمامة للصناعات الورقية .
3- اختيار وتبنى استراتيجية مناسبة تمكن شركة اليمامة من اختراق السوق .

اهمية البحث :

تاتى اهمية البحث من ان قطاع صناعة الورق من القطاعات التى تهدف الى الربح, وحتى تتمكن منشأت صناعة الورق من الاستمرار فى السوق لابد لها من اتباع استراتيجيات تساعدها على المنافسة فى السوق وتسويق منتجاتها , وبما ان السلع التى تقدمها المنشأت متشابهة والمنافسة حادة فلاتوجد فرصة كبيرة امامها لفرض اسعارها حسب رغبتها بل لابد من وضع اسعار تتناسب مع تركيبة كل منشاه فى ظل منافسة حادة بينها والاجنبية لذلك لابد من معرفة التكاليف الحقيقية للسلع التى تقدمها ودراسة كل سلعة على حدة واختيار الافضل وتجويدها . خاصة ان المنافسة الشديدة تتطلب القدرة المالية التى تمكن منشأت الصناعات الورقية من البقاء فى السوق.

بألاضافة الى تأثير التسعير على معدلات الربحية التى تحققها من خلال تحديد العائد الذى يمكن الحصول علية كذلك لتاثيره على الطلب وبالتالى على حجم الاعمال الممكن تحقيقها . كماتاتى اهمية التسعير من انة المحدد الاساسى لمستوى المبيعات من السلع والخدمات.

فروض البحث :

اعتمد الباحث على اختيار الفروض الاتية :-

1- هنالك علاقة طردية بين التسعير والتكاليف فى منشأت الصناعات الورقية .
2- تلائم سياسة تسعير السلع الصناعية بناء ا على التكلفة فى القطاع الصناعى اكثر من سياسات التسعير الاخرى كسياسة التسعير على اساس المنافسة وعلى اساس الطلب ونقطة التعادل.
3- تبنى استراتيجية Cost Leader Ship يسهل من اختراق السوق وبالتالى تحقيق الميزة التنافسية .

منهج البحث :

يعتمد الباحث على المناهج البحثية التالية :-

1- المنهج الاستنباطى : يعتمد علية الباحث لتحديد طبيعة ومحاور المشكلة
2- المنهج الاستقرائى : يستخدم الباحث هذا المنهج لاختبار مدى صحة الفروض
3- المنهج الوصفى : يستخدم الباحث اسلوب دراسة الحالة
4- المنهج التاريخى : يتبع الباحث الدراسات السابقة التى لها علاقة بموضوع البحث.

حدود البحث :

الحدود المكانية :

دراسة حالة شركة اليمامة للصناعات المكتبية

الحدود الزمانية :

بيانات البحث عن العام 2009م

مصادر جمع البيانات :

البيانات الاولية : المقابلات الشخصية .

البيانات الثانوية : من المراجع والكتب والمجلات والدوريات العلمية.

هيكل البحث :

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة إشتملت المقدمة على الاطار المنهجى والدراسات السابقة وقسمت الفصول الى مباحث تناول الفصل الاول سياسات وتكاليف التسعير فى المنشأت الصناعية . وقسم الى مبحثين حيث تناول المبحث الاول التسعير المفهوم والاهداف والمبحث الثانى التكالف فى المنشأت الصناعية دورها فى التسعير امالفصل الثانى فتناول سياسات وتكاليف تسعير المنتجات الصناعية وقسم الى مبحثين تناول المبحث الاول طرق تسعير المنتجات الصناعية والمبحث الثانى تناول اهمية استخدام محاسبة التكاليف فى القطاع الصناعى اما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة الميدانية حيث احتوى المبحث الاول فية على خلفية تاريخية عن شركة اليمامة للصناعات المكتبية واحتوى المبحث الثانى على تحليل البيانات واختبار الفرضيات امالخاتمة فقد تضمنت النتائج والتوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة :

تستعرض الباحث فيما يلي بعضاً لأهم الدراسات السابقة في مجال تسعير المنتجات الصناعية على اساس التكلفة ومقارنتها بباقى طرق التسعير المختلفة وذلك على النحو التالي :

على حسن حبيب حمد (2004) ([1])

تناولت الدراسة تسعير الخدمات المصرفية فى السودان المشاكل التى تعوق تسعير الخدمات المصرفية فى القطاع المصرفى السودانى وتساءل الباحث حول الجهة التى تحدد سعر الخدمة المصرفية هل البنك المركزى ؟ ام ادارة البنك التجارى نفسة ؟ ام قوى العرض والطلب ؟ ولمعالجة وتفسير تساءولات الباحث افترض عدة فروض تمثلت فى الاتى :

- تحديد اسعار الخدمات المصرفية من قبل البنك المركزى اوحتى تحديد سقوف عليا ودنيا يضر بالمنافسة المصرفية بين المصارف السودانية .
- لاتوجد معايير وطرق محددة فى تسعير الخدمات المصرفية فى السودان وهنالك فرق واضح فى طرق التسعير بين المصارف السودانية
- وتاتى اهمية هذة الدراسة فى ان السعر هو العنصر الوحيد الذى يمثل الايرادات فى المكونات الاربعة لمزيج التسويق المصرفى , حيث ان المنتج والسوق والتوريج تمثل المصروفات بينما يمثل السعر جانب الايرادات ومن هذا المنطق فان عملية اتخاذ القرار الخاص بتسعير الخدمات المصرفية يجب ان تولى اهتمام خاص .

وتمثلت اهداف الدراسة فى الاتى :-

- الوقوف على تجربة تسعير الخدمات المصرفية فى السودان لمعرفة معوقات عملية التسعير .
- معرفة وجهة نظر العديد من المهتمين حول محاسن او مساوى تحديد اسعار الخدمات المصرفية من قبل جهات خارجية مثل بنك السودان او اتحاد المصارف السودانى .

[1] على حسن حبيب حمد , تسعير الخدمات المصرفية فى السودان , بحث تكميلى لنيل درجة الماجستر فى الدراسات المصرفية , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا , 2004 م.

- رفع درجة اهتمام المصارف السودانية بشكل عام وادارات التسويق المصرفى بشكل خاص لعملية التسعير كأحد مكونات مزيج تسويق الخدمات المصرفية .
- لازالت المصارف السودانية بعيدة عن تطبيق المفاهيم والمضامين التى يحتوى عليها علم تسويق الخدمات المصرفية , وربما يتصف والاداء التسويقى لبعض المصارف السودانية بالتقليدية والضعف احياناً .

ختمت الدراسة هذا بتوصيات متعلقة بهذه النتائج اهمها :-

ان على البنك المركزى ان يستثمر فى سياسة التحرير الاقتصادى فى التعامل مع المصارف وان يحاول رفع المذيد من القيود المصرفية على المصاريف ومراجعة القيود التى يفرضها على قيام الؤسسات الحكومية لفتح حسابات مستقلة بالمصارف الخاصة , وان يلعب اتحاد المصارف السودانية دورا اكبر فى عملية تسعير الخدمات المصرفية , وان على المصارف السودانية مراجعة الطرق التى كانت تتم بها عملية التسعير , تسعير الخدمات المصرفية وذلك للاستفادة من الحرية التى اتاحها بنك السودان , برفع يدة من عملية تسعير الخدمات المصرفية ,وان تهتم ادارات البنوك باراء ومقترحات موظفى الادارة الوسطى والدنيا فيما يتعلق بقرار التسويق المصرفى بشكل عام وقرارات التسعير بشكل خاص .

وتميزت دراسة الباحث عن الدراسة فى الاتى :

ان الدراسة لم تطرح المشاكل باسلوب واضح لذلك لم تكن الحلول عملية بينما تناول الباحث المشاكل باسلوب علمى مع الحلول المناسبة المدعمة بالارقام كما موضح فى دراسة الحالة لشركة اليمامة .

أمانى حامد الحبيب حسين (2005) [2]

تناولت الدراسة دور محاسبة محاسبة التكاليف فى تحديد تكلفة الخدمة المصرفية المشاكل التى تواجهة البنوك التجارية خاصة لاعتمادها فى تحديد نفقاتها على نظام المحاسبة المالية والذى يعد بدرة قاصرا على توفير بيانات تفصيلية , كما ان البيانات التى يقدمها نظام المحاسبة المتبع لاتساعد على قياس تكلفة الخدمات المصرفية بصورة دقيقة وتساءل الباحث عدة تسأولات ماهو اثر تطبيق استخدام نظام والتكاليف فى القطاع المصرفى وماهى الصعوبات التى يمكن ان توجهه تطبيق نظام التكاليف فى المصارف وماهى الاسس التى يتم بها تحديد تكلفة الخدمات المصرفية , وهل يتم تحديد تكلفة الخدمات المصرفية بصورة سليمة .

ولمعالجة تساءلات الباحث افترض عدة فروض تتمثل فى الاتى :

- نظام المحاسبة المالية المطبق فى المصارف السودانية لايؤدى الى قياس سليم لتكاليف الخدمات المصرفية .
- النظام المقترح هو النظام المناسب للتطبيق فى السودان .

---

[2] أمانى حامد الحبيب احمد حسين , دور محاسبة التكاليف فى تحديد تكلفة الخدمة المصرفية , بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا 2005 م.

- تاتى اهمية هذة الدراسة فى ان تطوير نظم المحاسبة المستخدمة فى المصارف فى السودان من خلال استخدام محاسبة التكاليف بالاضافة للطرق المحاسبية المستخدمة فيها يتم لادارة تلك المصارف توفير بيانات تفصيلية تساعدها فى التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الصحيحة تمكنها ايضا من تحديد نتيجة اعمالها ممايؤدى الى تطوير وذيادة مقدراتها على التنافس .

كماتمثلت اهداف الدراسة فى الاتى :-

- تحديد تكلفة الخدمة المصرفية عن طريق استخدام محاسبة التكاليف ومساعدة القطاع المصرفى على التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الصحيحة فى الوقت المناسب

كماتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :-

1- تستخدم المصارف السودانية المحاسبة المالية فى تحديد تكلفة الخدمة المصرفية

2- اعتماد المصارف فى تحديد تكلفة خدماتها المقدمة على التكلفة التاريخية لايؤدى الى قياس سليم لتكلفة الخدمة المصرفية .

3- عدم حساب تكاليف الخدمات بصورة دقيقة فى القطاع المصرفى .

ختمت الدراسة بتوصيات متعلقة بهذه النتائج اهمها :-

العمل على تطبيق محاسبة التكاليف فى القطاع المصرفى لماتحتوية محاسبة التكاليف من مفاهيم واسس هامة تساهم فى تحديد تكلفة الخدمة المصرفية وتحديد تكلفة الخدمات المصرفية بصورة دقيقة حتى يتم تحديد الربح من الخدمة المقدمة وعمل دورات تدريبية للاداريين والموظفين من اجل توعيتهم بمدى اهمية تطوير نظام محاسبة التكاليف .

يرى الباحث ان دراسة على حسن حبيب مهدت الطريق لوضع اسس ومعايير عملية تسعير الخدمات المصرفية فى المصارف السودانية . كا ان دراسة الباحث تميزت على الدراسة السابقة بانها بالاضافة لوضع الاسس العلمية حددت الطريقة المناسبة للتسعير مع شرح فوائد هذة الطريقة .

وتميزت دراسة الباحث عن الدراسة اعلاه فى ان الدراسة لم تحدد الطريقة المناسبة لتحديد تسعيرة الخدمات بصورة واضحة كماهو واضح فى دراسة الباحث.

احمد خالد محمد احمد الفويل (2006)([3])

تناولت الدراسة تسعير الخدمات المصرفية بناءا عى التكلفة وتمثلت اهمية الدراسة فى البحث الذى يقوم بة القطاع المصرفى فى تقديم الخدمات بالاضافة الى تاثيره على معدلات الربحية التى تحققها المصارف من خلال تحديد العائد الذى يمكن الحصول علية , وتاثيره على الطلب وبالتالى حجم الاعمال الممكن تحقيقها ويعتبر التسعير المحدد الاساسى لمستوى المبيعات من السلع والخدمات .

[3] احمد خالد محمد احمد الفويل , تسعير الخدمات المصرفية بناءا على التكلفة دراسة تطبيقية على بنك تنمية الصادرات رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى التكاليف والمحاسبة الادارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , 2006م.

وتساءل الباحث عده تساءلات , كيفية قيس الخدمة المصرفية ؟ وماهو نظام التكاليف المستخدمة فى المصارف , وماهى الاسس التى يتميز عليها محاسب التكاليف لتسعير الخدمة
ولمعالجة تساءلات الباحث افترض عدة فروض اهمها :-
1-هنالك علاقة طردية بين التسعير والتكاليف فى المنشات الخدمية
2- تلائم سياسة تسعير الخدمات المصرفية بناءا على التكلفة والمصارف السودانية اكثر من سياسات التسعير الاخرى
وتوصل الباحث الى اهم النتائج التالية :
1- لابد من معرفة وتحديد تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة حتى تستطيع المصارف ان تضع السعر الحقيقى الذى يعكس التكلفة للخدمة ذائدا هامش ربح محدد لتكوم اعمال المصارف وربحيتها مجدية وان التسعيرة المعمول بها لاتعكس حقيقة قيمة الخدمات المقدمة للعملاء
2- ان محاسبة التكاليف قابلة للتطبيق فى كافة القطاعات .
3- لايوجد نظام للتكاليف فى الجهاز المصرفى وفقا للاسس والمبادى المعروفة لتحديد تكلفة الخدمة المصرفية لذلك يعتبر النموزج المقترح هو المناسب لتحديد تكلفة الخدمة المصرفية .
ختمت الدرسة بتوصيات اهمها :
1- ضرورة تطوير محاسبة التكاليف فى القطاع المصرفى.
2- انشاء اقسام خاصة بالتكاليف تحت اشراف بنك السودان المركزى.
3- اتاحة فرص العمل للمتخصصين فى مجال التكاليف
4- قيام دورات تدريبية متخصصة وذلك نحو تطوير الخدمات المصرفية وربطها بالخدمات العالمية فى الخارج .
يرى الباحث ان الدراسة فيها كثيرا من اوجه الشبة بينها وبين دراسة الباحث وان الاختلاف ناتج من ان الدراسه تناولت التسعيربناءا على التكلفة فى المنشأت الخدمية ودراسة الباحث تناولت التسعير بناءا على التكلفة فى المنشأت الصناعية وان الباحث قدم تفصيلا واضاحا لهذة الطريقة بينما الدراسة تناول الطريقة بصورة عامة.

دراسة : محمد بابكر (2008م)([4])

تناولت هذه الدراسة دور الاتجاهات المعاصرة فى محاسبة التكاليف فى تحديد اسعار الصادرات السودانية من خلال دراسة تطبيقية ميدانية .

تمثلت مشكلة الدراسة فى الدور الذى يمكن ان تساهم بة الاتجاهات المعاصرة لمحاسبة التكاليف فى تحديد اسعار الصادرات السودانية .

هدفت الدراسة لبيان اوجة القصور التى تعانى منها نظم محاسبة التكاليف التقليدية وعدم فاعليتها فى تحديد اسعار الصادرات .

لتحقيق هدف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية الفرضية الاولى : لاتمكن نظم التكاليف التقليدية من توفير معلومات ملائمة لتسعير الصادرات السودانية بصورة دقيقة .

[4] محمد بابكر , الاتجاهات المعاصرة فى تسعير الصادرات ، رسالة دكتوراه فى المحاسبة , جامعة امدرمان الاسلامية , كلية الدراسات العليا , 2008م .

الفرضية الثانية : يؤثر تطبيق الاتجاهات المعاصرة فى محاسبة التكاليف فى تحديد اسعار الصادرات السودانية , الفرضية الثالثة : نصت على ان هنالك صعوبات تواجه تطبيق الاتجاهات المعاصرة فى محاسبة التكاليف فى تحديد اسعار الصادرات السودانية .

عند اختبار هذة الفرضيات تم التاكد من صحتها جميعاُ وتم التوصل الى عدد من النتائج اهمها .

1- المنشأت السودانية العاملة فى مجال الصادرات لاتهتم باحتساب تكاليف البحث والتطوير وتكاليف مابعد الانتاج .
2- يتم تحديد اسعار الصادرات السودانية بناءٍ على التكلفة الفعلية للمنتج ذائداُ اضافة .
3- لاتهتم المنشأت المصدرة بأحتساب التكلفة على اساس دورة حياه المنتج والعمل على تخفيضها ممايودى لذيادة اسعار الصادرات .

اما اهم توصيات الدراسة فتتمثل فى :

1- ضرورة اعادة النظر فى الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات حتى تتمكن من المنافسة عالمياُ
2- ضرورة استخدام الاتجاهات المعاصرة فى محاسبة التكاليف حتى يتم توفير معلومات ملائمة لإتخاذ قرارات تسعير الصادرات الامرالذى يزيد من مقدرتها التنافسية .
3- ضرورة وجود مركز للمعلومات عن الصادرات السودانية يعكس الانشطة والميزان وانشطة السوق العالمية فى مجال الصادرات .

وتميزت دراسة الباحث عن الدراسة فى الاتى :

تناولت الدراسة الاتجاهات المعاصرة فى تحديد اسعار الصادرات السودانية ولم توضح الدراسة ماهية الاتجاهات المعاصرة بصوره مباشرة , بينما تناول الباحث تسعير المنتجات الصناعية على اساس التكلفة الفعلية مع توضيح مرونتها فى تحديد اسعارالمنتجات .

دراسة : فضل الله يوسف محمد زين (2009م)([5])

هدفت الدراسة الى دراسة اثر تطبيق اسلوب التكلفة على اساس النشاط بشركة كولدير الهندسية على توفير المعلومات التى تساعد ادارة الشركة فى ترشيد قرارات التسعير بصورة تمكنها من مواجهة المنافسة وتحديد مزيج المنتجات الاكثر فاعلية وربحاُ فى ظل تعدد المنتجات .

فيما تمثلت مشكلة الدراسة فى ان استخدام الاساليب التقليدية فى قياس التكلفة بشركة كولدير الهندسية فى ظل تمدد المنتجات ادى الى ذيادة التحميل لبعض المنتجات بتكاليف لم تتسبب فى حدوثها ونقص التحميل للبعض الاخر من المنتجات خاسرة لان هذه اساليب لم توفر معلومات دقيقة تمكن من تحديد المزيج الامثل والاكثر ربحية .

لحل هذة المشكلة قامت الدراسة بوضع الفرضيات الاتية: -

[5] فضل الله يوسف محمد زين ، اسلوب تـ قدير التكلفة على اساس النشاط ودورها فى تسعير المنتجات فى المنشأت الصناعية السودانية , بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير فى المحاسبة والتمويل – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا 2009م

1- إعداد تقارير التكاليف فى ظل الاساليب التقليدية لقياس التكلفة بشركة كولدير الهندسية المحدودة لايوجد اى توفير معلومات ملائمة تمكن من تحديد السعر بصورة عادلة .
2- اعداد تقارير التكاليف فى ظل اسلوب التكلفة على اساس النشاط بشركة كولدير الهندسية المحدودة يؤدى الى توفير معلومات دقيقة عن التكلفة تساعد الادارة فى ترسيد قرارات التسعير .
3- تطبيق اسلوب التكلفة على اساس النشاط بشركة كولدير يوثر على تشكيلة المنتجات التى تذيد من حجم المبيعات وتعظم الارباح فى ظل تعدد المنتجات .

لاختبار الفرضيات استخدمت الدراسة المناهج التالية :
المنهج الاستنباطى والاستقرائى والتاريخى والوصفى بأستخدام اسلوب دراسة الحالة .

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها :-
1- استخدام الاساليب التقليدية لقياس التكلفة بشركة كولدير الهندسية المحدودة ادى الى اتخاذ قرارات تسعير غير سليمة قادت المنشاه الى فقدان القدرة على المواجهة المنافسة .
2- تطبيق التكلفة على اساس النشاط بشركة كولدير يودى الى امكانية وضع اسعار تنافسية من خلال القياس الدقيق لتكلفة المنتجات .
3- تطبيق اسلوب التكلفة على اساس النشاط بشركة كولدير يؤدى الى توفير معلومات تساعد الادارة فى تحديد تشكيلة المنتجات التى تودى الى ذيادة الارباح.

وخلصت الدراسة الى :
1- تطبيق اسلوب التكلفة على اساس النشاط بشركة كولدير لاعتمادها على الالية فى الانتاج بحيث تقل فيها إستخدام العمل المباشر
2- تطبيق اسلوب التكلفة على اساس النشاط بشركة كولدير يسبب ذيادة حجم المبيعات مع انخفض الارباح .
3- تطبيق اسلوب التكلفة على اساس النشاط بشركة كولدير يسبب منتجاتها المتنوعة مختلفة الاحجام وذات العمليات الانتاجية المقدرة .

وتميزت دراسة الباحث عن الدراسة فى الاتى :
تناولت الدراسة اسلوب التكلفة على اساس النشاط فى تحديد اسعار المنتجات حيث ان اسلوب التكلفة على اساس النشاط معقد وصعب التطبيق بينما تناول الباحث اسلوب التكلفة لتحديد اسعار المنتجات لسهولتة ودقتة ومرونتة وقدرتة على مواجهة المنافسة.